

مؤتمر النقابات البريطانية TUC يطالب بوقف دائم للحرب على غزة وحظر التجارة مع المستوطنات



عساف يستقبل مجلس إدارة بال تريد ويبحث معه تعزيز دعم المنتج الفلسطيني إعلاميا

الخاص في دعم الاقتصاد الفلسطيني ورفده. من جانبه، أشاد حجاز بدور الإعلام الرسمي الفلسطيني في الترويج للمنتجات الفلسطينية والتعريف بها، مشيراً إلى أن المنتجات الفلسطينية تصل إلى أكثر من سبعين دولة حول العالم. وجرى خلال اللقاء الاتفاق على إعداد وإنتاج برامج إعلامية متخصصة تسهم في تعزيز حضور المنتج الفلسطيني والتعريف به، وإبراز مكانته وقدرته التنافسية في الأسواق العالمية، بما يعزز الشراكة بين الإعلام الرسمي والقطاع الاقتصادي.

رام الله- وفا- استقبل المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير أحمد عساف، أمس الخميس، رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" حسين حجاز، وأعضاء مجلس الإدارة، بحضور رئيس قطاع التلفزيون محمد البرغوثي. وأطلع عساف وفد "بال تريد" على دور الإعلام الرسمي في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تسليط الضوء على المنتجات الفلسطينية، وإبراز قصص نجاح الشركات والمصانع الوطنية، والتعريف بجودة المنتج الفلسطيني وقدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، مؤكداً أهمية دور القطاع

وثنّى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين مواقف مؤتمر TUC وتجديد الحركة النقابية البريطانية تضامنها مع الشعب والعمال الفلسطينيين، معتبراً أن ما صدر عن المؤتمر يعكس عمق العلاقات التاريخية بين الحركة النقابية الفلسطينية والبريطانية، ويؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه النقابات في الدفاع عن حقوق العمال والشعوب وتعزيز العدالة والسلام واحترام القانون الدولي. وأعرب الاتحاد عن تقديره للأمين العام لـ TUC بول نواك وقيادة الاتحاد وأعضاءه وكافة النقابات البريطانية التي تواصل دعم فلسطين، وفي مقدمتها UNISON وUnite والاتحاد الوطني للتعليم وArtists' Union England، مشدداً على أهمية مواصلة التضامن النقابي الدولي مع العمال الفلسطينيين والعمل من أجل إنهاء الاحتلال وحماية حقوق العمال وضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وصولاً إلى الحرية والعدالة والسلام.

النقابية المساندة لفلسطين وأيام العمل والفعاليات التي تنظمها النقابات دعماً للشعب الفلسطيني، مؤكداً أهمية استمرار التضامن مع العمال الفلسطينيين والاستجابة لنداءاتهم في ظل الظروف الصعبة والانتهاكات المستمرة لحقوقهم. ودعا المؤتمر كذلك إلى دعم النقابيين والعمالين في قطاعات الفن والثقافة والتعليم الذين يرفضون التعامل مع السلع والخدمات المرتبطة بانتهاكات القانون الدولي، في إطار توسيع التضامن النقابي البريطاني مع الشعب والعمال الفلسطينيين. وجاءت هذه المواقف خلال أعمال المؤتمر السنوي لـ TUC المنعقد في مدينة برايتون، والذي خصص مساحة مهمة للقضية الفلسطينية، حيث ناقش واقع الشعب الفلسطيني والعمال الفلسطينيين والانتهاكات التي يتعرضون لها وانعكاساتها على العمل والحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

برايتون- وفا- طالب المؤتمر السنوي للنقابات العمالية البريطانية TUC باتخاذ خطوات عملية تجاه الحرب على غزة والقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها العمل من أجل وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى خطة سلام عادلة تحترم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، على أساس حل الدولتين. كما دعا المؤتمر الحكومة البريطانية إلى سنّ تشريع يحظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، وتعليق اتفاقية التجارة والشراكة بين المملكة المتحدة وإسرائيل إلى حين التزام إسرائيل بالقانون الدولي، إلى جانب إنهاء تجارة الأسلحة والتعاون العسكري مع إسرائيل بما يتوافق مع القانون الدولي، وفرض عقوبات واسعة النطاق إلى حين الامتثال للقانون الدولي.

وجدد مؤتمر TUC دعمه لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS التي تقودها الجهات الفلسطينية، ولحملات

"الأشغال العامة" تبحث مع الشركاء الاستعداد لفصل الشتاء ومخاطر المباني الآيلة للسقوط في غزة

أولويات المباني الأكثر خطورة، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، بما في ذلك إخلاء المباني التي ثبتت عدم أمانها. وناقش الاجتماع توفير حلول إيواء مؤقتة وأمنة للأسر التي قد تضطر إلى إخلاء مساكنها، بما يمنع انتقالها من خطر المباني غير الآمنة إلى ظروف إيواء أكثر هشاشة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء، إلى جانب تعزيز الجاهزية للتعامل مع احتياجات الأسر المتضررة والنازحة. وفي ملف الركام، جرى التأكيد على توحيد جهود الشركاء وربط أعمال الإزالة بأولويات السلامة العامة، بما يشمل التعامل مع المباني الآيلة للسقوط والركام الناتج عنها، وفتح الطرق والوصول إلى المناطق المتضررة، والاستفادة من الركام القابل لإعادة الاستخدام في التدخلات ذات الأولوية. وتنسجم هذه المقاربة مع الجهود الجارية لإزالة الركام وإعادة

استخدام المواد الناتجة عنه في دعم الطرق والبنية التحتية والتعافي المبكر. وأوضحت الوزارة أن الإمكانيات المتوفرة حالياً لا تزال محدودة مقارنة بحجم الاحتياجات، ما يستدعي تعزيز الموارد اللازمة لاستمرار العمل الميداني، بما يشمل الآليات والمعدات الثقيلة، والوقود والزيوت وقطع الغيار ومواد الصيانة، إلى جانب مواد الإيواء والاحتياجات الشتوية، بما يرفع القدرة على الاستجابة للمخاطر قبل اشتداد الظروف الجوية. وأكدت الوزارة والشركاء مواصلة العمل على تحويل هذه الأولويات إلى إجراءات ميدانية منسقة وعاجلة، ضمن الجهود الوطنية للتعافي وإعادة الإعمار، وبما يعزز حماية السكان، ويدعم الاستعداد لفصل الشتاء، ويحسن إدارة الركام والاستجابة لمخاطر المباني المتضررة والآيلة للسقوط.

رام الله- الحياة الجديدة- خلص اجتماع تنسيقي موسع عقدهت وزارة الأشغال العامة والإسكان مع الشركاء المعنيين بملفات الإيواء وإدارة الركام والتعافي في قطاع غزة، إلى جملة من الإجراءات العملية للتعامل مع المباني المتضررة والآيلة للسقوط، والاستعداد المبكر لفصل الشتاء، وتعزيز التنسيق في إدارة وإزالة الركام، بما يحد من المخاطر على السكان ويحسن الاستجابة للاحتياجات الميدانية. وقد شارك في الاجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومجموعة الماوى، ومجموعة إدارة الركام، ووزارات الإغاثة والتنمية الاجتماعية، ووحدة غزة في وزارة المالية والتخطيط، والهيئة العربية الدولية لإعمار غزة، حيث جرى بحث آليات توحيد البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الجهات المختلفة، وتبادلها، وتشكيل لجنة فنية مشتركة لتحديد

معهد أريج وبلدية بتير توقعان اتفاقية لتطوير "السوق الزراعي التراثي"



الزراعية والتراثية. بدوره، ثمن رئيس بلدية بتير بدر الشراكة مع وزارة السياحة والآثار ومعهد أريج، مؤكداً أهمية تطوير السوق في دعم المنتجات المحلية، وتعزيز السياحة الزراعية والتراثية، وخدمة المجتمع المحلي والزوار. وتندرج الاتفاقية ضمن أنشطة مشروع "تحمل - ممارسات زراعية ذكية للتنمية المستدامة وإدارة مياه الري في فلسطين"، المنفذ من قبل معهد أريج ضمن ائتلاف المؤسسات الأهلية المحلية الفلسطينية (PAIC)، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، ويستهدف تجمعات ريف غرب بيت لحم.

الزراعية والتراثية والسياحية التي تتميز بها بتير. كما تشمل المنحة تأهيل الأكشاك القائمة وإنشاء أكشاك جديدة، وتوفير مظلات وميائل للتظليل، إلى جانب تطوير عدد من المرافق والتجهيزات اللازمة، بما يراعي خصوصية الموقع وقيمته التراثية، ويحافظ على أصالته وطابعه الثقافي والبصري. من جانبه، أكد إسحق أن دعم المؤسسات القاعدية وتعزيز الشراكات المحلية يمثلان محورا مهما في مشروع "تحمل"، مشيراً إلى أن تطوير السوق سيسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز استفادة المجتمع من موارده

بيت لحم- الحياة الجديدة- وقع معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، وبلدية بتير، أمس الخميس، اتفاقية منحة مشتركة للمؤسسات القاعدية لتطوير سوق بتير الزراعي التراثي، بحضور وزير السياحة والآثار هاتي الحايك. ووقع على الاتفاقية التي جرت في مقر وزارة السياحة والآثار ببيت لحم، مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس / (أريج) جاد إسحق، ورئيس بلدية بتير، ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني في البلدة أكرم بدر.

وأكد الحايك أهمية المشروع، كون بتير جزءاً من موقع التراث العالمي "فلسطين: أرض الزيتون والعنب - المشهد الثقافي للمدراجات الزراعية في جنوب القدس"، الذي يعكس العلاقة المتوارثة بين الإنسان والأرض، من خلال المدرجات الزراعية التاريخية، ونظام الري التقليدي، والينابيع، والممارسات الزراعية المستمرة عبر الأجيال. وأشار الوزير إلى أن هذه المبادرات التي تجمع بين حماية التراث والتنمية الزراعية والسياحية والتنمية المحلية، وتمكين المجتمع المحلي وتعزيز دوره في الحفاظ على موقع بتير واستدامة قيمته التراثية، تسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية التراث. وأضاف أن الاتفاقية تهدف إلى تطوير السوق المحلي وتعزيز دوره في تسويق المنتجات الزراعية المحلية، ودعم المزارعين والمنتجين، والاستفادة من المقومات

السفير شبلي يبحث تعزيز التعاون الإعلامي مع

اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي

الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز التعاون الإعلامي بما يسهم في دعم الحضور الإعلامي للقضية الفلسطينية، إلى جانب استعراض عدد من الفعاليات والمبادرات الإعلامية المرتقبة في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وأكد الجانبان أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بما يخدم القضايا المشتركة ويعزز التواصل الإعلامي بين المؤسسات المعنية.

جدة- وفا- بحث المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي السفير هادي شبلي، أمس الخميس، مع المدير العام لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونان) محمد عبدرية اليامي، سبل تعزيز التعاون والتنسيق الإعلامي، وذلك بحضور سكرتير ثاني آثار عمري. وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات

منتدى سيدات الأعمال يلتقي وفدا برلمانيا إيطاليا في رام الله

تواجه الشعب الفلسطيني، وانعكاساتها على المواطنين والقطاع الخاص والنساء الفلسطينيات، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والقيود التي تعيق الحركة والتنمية والنشاط الاقتصادي، إلى جانب الأوضاع الصعبة في قطاع غزة واعتداءات المستعمرين والحواجز والقيود العسكرية. وأكدت المشاركات أهمية دور النساء الفلسطينيات في الحياة الاقتصادية، وقدرتهن على تطوير أعمالهن والمساهمة في التنمية وتمكين المرأة وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، داعيات سيدات الأعمال والرائدات في مختلف دول العالم إلى دعم المرأة الفلسطينية وتطوير الشراكات التجارية معها. من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد الإيطالي عن إعجابهم بجهود سيدات الأعمال الفلسطينيات، وتقديرهم لتجربة المنتدى ودوره في تمكين المرأة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رام الله- وفا- التقى منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، أمس الخميس، وفدا برلمانياً إيطاليا برئاسة إيمانويل فيانو، في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني بمدينة رام الله. وحضر اللقاء عن منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات أمل المصري، ونسرين الشلة، وعصماء المصري، وهبة أبو لبدة، ونورا علاونه، وسماح العسيلي، وشيرين السيد، ومنى ضميدي.

ورحبت نائبة رئيس مجلس إدارة المنتدى أمل المصري بالوفد، مستعرضة طبيعة عمل المنتدى ودوره في دعم وتمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز حضورها في الحياة الاقتصادية، إلى جانب برامجه الهادفة إلى تطوير قدرات سيدات الأعمال الرياديات، ودعم مشاريعهن وتوسيع فرص التشبيك والشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية. وتناول اللقاء التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

رام الله: دعوات لرفع مشاركة المرأة في سوق العمل

واستعرض الصيغي أبرز البرامج والمشاريع التي تقودها الوزارة وتهدف إلى تمكين المرأة. من ناحية، قال رئيس قسم الحوكمة في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي إن المؤتمر جزء من برنامج أكبر بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية ومؤسسة التعاون الإيطالي، قائم على المساواة في النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة. وأضاف: المرأة الفلسطينية متعلمة بشكل كبير، ولديها مهارات عالية، لكن مشاركتها في سوق العمل منخفضة جداً، والمعوقات أمام تغيير هذا الوضع أصبحت أصعب في ظل قيود الاحتلال. وقال مدير مكتب التعاون الإنمائي الإيطالي ميركو تريبولي، إن المؤتمر أحد المخرجات الملموسة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج أوسع تشكلت مؤسسات المجتمع المدني جزءاً أساسياً فيه، على جانب الشركاء الحكوميين. من جهتها، اعتبرت المديرة التنفيذية لمركز "شمس" موضوع المؤتمر "قضية تمس جوهر العدالة في مجتمعنا، وقدره اقتصادنا على النهوض، وحقّ النساء في العمل الكريم والمشاركة الفاعلة في صنع المستقبل. وقالت: إن حق المرأة في العمل يبدأ بفرصة عادلة، ويتكامل بأجر منصف وحماية فعليّة، وكرامة مصونة، وطريق مفتوح إلى القيادة. وأضافت أن مسؤولية تمكين المرأة اقتصاديا في فلسطين "تكتسب مسؤوليّة" ثقلاً استثنائيًا. فالاحتلال وما يفرضه من قيود على الحركة والوصول إلى الأرض والموارد والعمل، وما يخلفه الدمار والزواج وفقدان مصادر الرزق، يضاعف الأعباء على النساء والأسر، وفي مواجهة ذلك، تصبح حماية عمل النساء وقدرتهنّ على الإنتاج والاستقلال الاقتصادي جزءاً أساسياً من حماية الوجود الفلسطيني وصموده".

الأوروبي والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، يمثلون شريكا مهما في دعم البرامج والمشروعات التي تعزز تمكين المرأة. وقالت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، إن اجتماع الأطراف في المؤتمر يعكس أهمية الشراكة والتكامل، مؤكدة أن بناء بيئة عمل داعمة للمرأة مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والغرف التجارية والنقابات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وأضافت: يأتي هذا المؤتمر في ظل استمرار انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، رغم ما حققته النساء من مستويات متقدمة في التعليم والخبرة المهنية. وهذه الفجوة تؤكد أن المشكلة لا ترتبط فقط بقدرات النساء، وإنما مجموعة من التحديات القانونية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة والوصول إلى الفرص والموارد. ولفتت الخليلي إلى تقرير حديث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة صدر في أيلول 2026، كشف حجم التحول في واقع الأسرة الفلسطينية؛ إذ تشير التقديرات إلى أن النساء يتراسن نحو 86 ألف أسرة في قطاع غزة، أي ما يقارب أسرة من كل أربع أسر، ونحو 83 ألف أسرة في الضفة الغربية، أي أسرة من كل ثماني أسر. وأكدت أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمثل أحد المحاور الأساسية في استراتيجية وزارة شؤون المرأة، إلى جانب الحماية والتمكين السياسي والاجتماعي والقانوني والتكنولوجي. بدوره، قال وكيل وزارة الاقتصاد الوطني بشار الصيغي، إن الوزارة تتعامل مع تمكين المرأة بوصفه مساراً اقتصادياً كاملاً يبدأ بالإصلاح التشريعي، ويمر بالرقمنة والمعرفة، وصولاً إلى بناء منظومة دعم متكاملة للمشاريع النسائية.

لحسابهن الخاص نحو 11.4%، وهذا يدفعنا إلى النظر إلى مشاركة النساء ليس فقط من حيث عدد النساء العاملات، وإنما من حيث نوعية العمل، ومستوى الدخل، والجمالية، والاستقرار، وفرص التطور، فليس كل دخول إلى سوق العمل تمكينا

اقتصاديا". وأضاف أن نحو ربع النساء المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور، ما يجعل من الإنصاف في الأجر ليس مجرد قضية قانونية، وإنما قضية عدالة اقتصادية واجتماعية. وأوضحت أن رؤية وزارة العمل تقوم على الانتقال من مشكلة المرأة إلى مشكلة سوق العمل؛ ومن تدريب المرأة فقط إلى تغيير قدرة السوق على استيعابها؛ ومن التوظيف إلى البقاء والترقي، وفي هذا الإطار تأتي سياسات العمل والحماية في صميم مسؤولية الوزارة.

وأعتبرت أن رفع مشاركة النساء لا يمكن أن يعالج بجانب العرض فقط، أي تدريب النساء وتأهيلهن، دون معالجة جانب الطلب أيضاً، وهذا هو هدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2025-2027 التي تقوم على أربعة محاور متكاملة: التشغيل، والتدريب المهني، والريادة، والتعاونيات.

وأضافت: إن رفع مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني لا يمكن أن يكون مسؤولية وزارة العمل وحدها، إنها مسؤولية وطنية مشتركة، الحكومة مسؤولة عن السياسات والتشريعات والرقابة والحماية، وأصحاب العمل شركاء في توفير فرص عمل عادلة وأمنة، والنقابات شرك أساسي في حماية حقوق العاملات، ومؤسسات التعليم والتدريب مسؤولة عن إعداد المهارات التي يحتاجها المستقبل، والمجتمع المدني شريك في التوعية والوصول والرصد، والشركاء الدوليون، ومنهم الاتحاد

رام الله- وفا- دعا مسؤولون حكوميون وممثلو منظمات مجتمع مدني ومؤسسات دولية، إلى وضع آليات كفيلة برفع مشاركة النساء في سوق العمل، والتي تكشف الأرقام أنها متأخرة بشكل كبير عن التقدم اللافت للعلم في التعليم.

جاء ذلك خلال مؤتمر عقد برام الله، أمس الخميس، بعنوان "النساء في سوق العمل: التحديات ومتطلبات وجود بيئة داعمة"، نظمته وزارة العمل ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بشراكة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التعاون الإيطالي. ولفقت وزيرة العمل إناس الطعاري، خلال كلمة في افتتاح المؤتمر، إلى مفارقة تستحق التوقف أمامها بجدية، حيث النساء الفلسطينيات أكثر تعليما وتأهيلا وحضورا في مختلف التخصصات، مقابل مشاركة اقتصادية لا تزال محدودة. وأوضحت أنه بحسب البيانات، فإن مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من عام 2026 بلغت 17.9٪، مقابل 71٪ بين الذكور، في حين ترتفع البطالة بين الفتيات الحاصلات على مؤهل ببلوم متوسط فأعلى إلى نحو 35.6٪، مقابل 16.3٪ للخريجين الذكور.

وقالت إن الفجوة ليست فجوة تعليم أو كفاءة لدى النساء فقط، وإنما هي فجوة في قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الكفاءات وتحويلها إلى فرص عمل لائقة ومستدامة، حيث تتركز 63٪ من النساء العاملات في مهن الفنيين والمتخصصين والكتابة، مقابل نحو 20٪ من الرجال العاملين، في حين لا تزال مشاركة النساء في بعض المواقع القيادية والإدارية محدودة، كما أن نحو 80٪ من النساء العاملات يعملن كمستخدمات بأجر، فيما تبلغ نسبة صاحبات العمل نحو 2٪، والعاملات